

الصراع العربي الصهيوني حول استغلال المياه العربية

نهر الأردن أنموذجا

The Arab-Zionist conflict over the exploitation of Arab waters

Jordan River as a model

بودن غانم¹*

¹ مخبر الدراسات التاريخية والاثريّة، معهد العلوم والاجتماعية الإنسانية، المركز الجامعي - تيبازة. (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/10/12، تاريخ القبول: 2024/10/28، تاريخ النشر: 2024/10/30

ملخص:

تعالج هذه الورقة إشكالية استغلال المياه في الفترة المعاصرة في المنطقة العربية والتي عرفت تراجعاً في منسوب مياهها مع تزايد للسكان ساهم في الضغط على الموارد المائية بشكل مسّ الأمن المائي العربي، خاصة في ظل وجود تهديد أمني وسياسي دائم يمثله الكيان الصهيوني الذي سعى منذ قيامه سنة 1948 للسيطرة على مصادر المياه العربية لتأمين وجود وتثبيت الاستيطان، وهذا ما يجعل استغلال المياه قضية محورية تؤرق معظم الدول.

وتهدف إلى إبراز آليات استغلال المياه المشتركة بين المنظور القانوني الدولي والواقع المعيش في المنطقة العربية وتحديداً في نهر الأردن بعد قيام الكيان الصهيوني الذي جعل المياه ضمن استراتيجيته الأمنية والقومية واعتبرها عنصراً من عناصر المجال الحيوي الذي يتمدد فيه على حسب حاجته للمياه، كما تبين الدراسة مختلف المشاريع الصهيونية لاستغلال المياه العربية والسيطرة عليها قبل وبعد إعلان الكيان الصهيوني بما يعطي صورة واضحة على أهمية المياه في السياسة الصهيونية.

وعليه فالإشكالية المطروحة تتمحور حول استغلال المياه العربية لنهر الأردن في ظل السياسة التوسعية الصهيونية، وتتفرع عنها تساؤلات فرعية حول استغلال المياه المشتركة في القانون الدولي، وأهمية المياه في المشروع الصهيوني، والمشاريع الصهيونية في استغلال مياه نهر الأردن التي وصلت إلى المواجهة العسكرية وتدويل الصراع.

الكلمات المفتاحية: مياه؛ نهر الأردن؛ أنهار دولية؛ استخدام المياه؛ صراع دولي.

Abstract:

This paper deals with the problem of water exploitation in the Arab region, which has known a decline in its water level in a way that affects Arab water security, especially in the

*بودن غانم

existence of the Zionist entity, which has sought since its establishment in 1948 to control Arab water resources

The study aims to highlight the mechanisms of water exploitation shared between the international legal perspective and the reality of living in the Jordan River after the establishment of the Zionist entity, which made water within its security and national strategy

Accordingly, the problem at hand revolves around the exploitation of the Arab waters of the Jordan River under the Zionist expansionist policy.

Keywords: waters; the river of Jordon; international rivers; water use; international conflict.

Résumé :

Cet article traite du problème de l'exploitation de l'eau dans la région arabe, qui a connu une baisse de son niveau d'eau d'une manière qui affecte la sécurité de l'eau arabe, surtout à l'existence de l'entité sioniste, qui a cherché depuis sa création en 1948 dominer les ressources en eau arabes

Le but de cette étude vise à mettre en évidence les mécanismes d'exploitation de l'eau partagés entre la perspective juridique internationale et la réalité de vivre dans le Jourdain après la mise en place de l'entité sioniste, qui a fait de l'eau dans ses limites sécuritaires et nationales

En conséquence, le problème actuel tourne autour de l'exploitation des eaux arabes du Jourdain dans le cadre de la politique expansionniste sioniste.

Mots-clés : eaux; le fleuve Jourdain; fleuves internationaux; consommation d'eau; conflit international.

مقدمة :

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية المياه في الفترة المعاصرة حيث أصبحت تتسبب في المشاكل والحروب بين الدول خاصة في الأنهار المشتركة التي تقتضي استغلالا مشتركا، ورغم وجود قوانين دولية ناظمة لاستخدام المياه المشتركة إلا أنها لم تحل من المشاكل أمام تصاعد النزعة التوسعية لبعض الدول وهذا ما أدى لتدويل قضية استغلال المياه. وتعتبر المنطقة العربية من المناطق الأكثر تعرضا للصراع من أجل المياه حول نهر الأردن بعد قيام الكيان الصهيوني الذي جعل من المياه العربية ومن مياه نهر الأردن خاصة محورا أساسيا لاستراتيجيته التوسعية بما يضمن أمنه المائي والغذائي ويهدد الأمن المائي العربي.

1- استغلال المياه في القانون الدولي:

إن تزايد السكان يؤدي إلى تزايد الطلب على الماء لمختلف الحاجيات الاستهلاكية خاصة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدلات الطلب لإنتاج الغذاء وما يتطلبه من موارد مائية بالإضافة إلى استغلال الطاقة الكهربائية، ومن ثم فإن النمو السريع للسكان سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية وإلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها، وهو الأمر الذي يخلق العجز المائي وما يصاحبه من توتر في الأنهار الدولية المشتركة حول قضية استغلال المياه.

تعريف الأنهار الدولية:

هي الأنهار الصالحة للملاحة، والتي تعبر أراضي دولتين أو أكثر، وعرفها القانون المائي الدولي بأنها الأنهار ذات حق التقاسم، والتي تتصل كلها أو أي جزء منها داخل دولتين أو أكثر، ويشمل ذلك المجاري الرئيسية للأنهار، والروافد، والأراضي الواقعة ضمن الحوض، أو المصببات، وبالتالي الأحواض النهرية بأكملها، وهذا يعني النظام الجغرافي الطبيعي الذي يتضمن مجرى المياه، ويحدد كميتها ونوعيتها. وينطبق ذلك على حوض نهر الأردن وروافده، حيث تستغل إسرائيل الجزء الأكبر من مياهه، على الرغم من أن النظام الهيدرولوجي فيه يشكل وحدة مشتركة بين دول الحوض، من حيث روافد التغذية، ومناطق تجميع المياه، (سلامة، 2008، ص 78)

وظهرت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام 30 ماي 1814 للحد من الصراعات الدولية حول استخدام الأنهار الصالحة للملاحة والنقل الدولي والتجارة الدولية، فعرفت النهر الدولي استنادا للمعيار الجغرافي السياسي بأنه النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر، ثم جاء مؤتمر فيينا 1815 وأدخل عنصر التعاون بين الدول في الملاحة النهرية الدولية. (خير الله، 2016، ص 16) ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر القوانين الناظمة لاستغلال مياه الأنهار المشتركة، وكان منها مبدأ هارمون الذي أقر السيادة المطلقة للدولة على الجزء الذي يمر في أراضيها من النهر، لكنه لم يراع أن حرية الدولة في استغلال مياه النهر وسيادتها على الجزء الذي يمر في أراضيها قد يلحق ضررا بالغا بالدول الأخرى التي تشاركها في مياه النهر. (جريدة النبا، 2000، ص 8) وبالتالي فهذا المبدأ لم يعالج قضية الاستغلال المشترك لمياه الأنهار الدولية بشكل يرضي جميع الأطراف.

وفي سنة 1966 عقدت جمعية القانون الدولي مؤتمرا في هلسنكي لوضع قواعد استخدام مياه الأنهار الدولية بما فيها المياه السطحية والجوفية، وأقر المؤتمر ضرورة إحالة أي نزاع مائي بين دولتين أو أكثر إلى التحكيم، إذ ليس من حق أي دولة القيام بأي عمل على نهر مشترك ومتنازع عليه قبل التوصل إلى اتفاق بشأنه مع الدول المتشاطئة الأخرى، (سلامة، 2008، ص 8) فهو بهذا وضع أول تشريع قانوني للقواعد التي تحكم الأنهار الدولية في الأغراض غير ملاحية، ومن أهمها أن حق التحكم في النهر مشروطا بعدم التأثير على حقوق الدول الأخرى، أي مبدأ عدم إلحاق الضرر بالآخرين. وفي سنة 1991 وضعت جمعية القانون الدولي قواعد جديدة لضمان استغلال عادل لمياه الأنهار بين الدول المشتركة قائمة على معيار عدالة التوزيع من خلال اعتماد عدة اعتبارات تمثلت في حجم المنطقة التي يمر بها النهر في أرض الدولة والظروف المناخية لكل دولة وتاريخ الدولة في استغلال مياه النهر، بالإضافة إلى حجم السكان وتكاليف الحصول على المياه من مصادر بديلة ومدى توفر هذه البدائل. (جريدة النبا، 2000، ص 8) والملاحظ أن القوانين الدولية أجمعت على أنه لا يجوز لدولة ما، أن تعمل على إجراء تغييرات على أراضيها، من شأنها أن تؤثر على الوضع الطبيعي

لإقليم دولة مجاورة لها، ويتضمن ذلك أنه لا يحق لدولة، أن توقف أو تغيّر مجرى النهر الدولي، كما يمنع على أي دولة أن تستغل مياه النهر الدولي، بشكل يهدد احتياجات دولة نهريّة أخرى، أو يقيد استغلالها لمياه النهر بالشكل المناسب، (سلامة، 2008، ص 79)

- مبادئ استخدام الأنهار الدولية:

توجد عدة مبادئ بخصوص استغلال مياه الأنهار المشتركة من قبل الدول المتشاطئة، حيث تعمل هذه المبادئ على ضمان تلبية كل دولة لحاجياتها من مياه النهر المشترك دون إلحاق الضرر ببقية الدول، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول المتشاطئة لحماية النهر، ومن أهم هذه المبادئ: (خير الله، 2016، ص 17)

- وحدة المصالح أو نظرية الانتفاع المشترك التي تتجاهل الحدود السياسية بين الدول النهريّة، وتنتظر للنهر على أنه وحدة اقتصادية وجغرافية تشترك فيه كل الدول المتشاطئة فلا تنفرد دولة بإقامة مشاريع الانتفاع بمياه النهر دون موافقة الدول الأخرى.

- نظرية المنافع المتوازنة والتي تركز على أساسين: التقسيم المنصف والمعقول لمنافع الشبكة النهريّة في ضوء حاجة كل دولة وظروفها، وحظر استخدام مياه النهر بشكل يشكل خطرا على الدول الأخرى أو يوقف تحويل تدفق النهر لدولة أخرى.

- مبدأ التعاون الدولي الذي يقوم على الالتزام بتبادل البيانات والمعلومات، وذلك بالإعلان عن التدابير التي تؤثر على حالة المجرى الدولي، والإنذار في حالة المخاطر على أساس السيادة المتساوية والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة.

- التشاور عند إقامة المشاريع على النهر الدولي مع التعويض عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالدول الأخرى نتيجة إقامة مشاريع بصورة منفردة.

- عدم إجراء أي تحويل في مجرى النهر دون اتفاق سابق مع تسوية المنازعات بالطرف السلمية. (القاضي، 2013، ص 10)

وبصفة عامة فإن العرف الدولي استقر على الاعتراف للدولة بالسيادة على ذلك الجزء من النهر الذي يمر في إقليمها، وتلتزم الدولة عند ممارستها لسيادتها بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر، وبالاعتراف بحقوق الدول المشتركة في النهر في الاستفادة منه بالقدر العادل والمعقول، (القاضي، 2013، ص 12) أي حسب الحاجة الفعلية للدولة بما لا يضر بالدول الأخرى.

- العوامل المتحكمّة في استخدام المياه الدولية:

حدد الخبراء مجموعة من العوامل المتحكمّة في تقسيم مياه الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة، وأشارت إليها جمعية القانون الدولي في هلسنكي سنة 1966 باعتماد عناصر تأخذ بعين الاعتبار جغرافية حوض النهر، وعنصره المائي والمناخي، والاستخدام الحالي والسابق للمياه والحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وتم تصنيفها كالاتي:

أ- العوامل الطبيعية: المتمثلة في معرفة المناخ السائد في الدول المتشاطئة على حوض النهر الدولي، وتحديد مساحة مجرى الحوض وطوله، وكذلك معرفة إسهامات الدول المتشاطئة في صرف المياه. إجراء دراسة للمناطق التي تصلح لإقامة المشاريع المائية في دول النهر.

ب- العوامل الاجتماعية: تتمثل في النمو الديمغرافي في الدول المتشاطئة، ونسبة السكان الحضر في الدولة، ودراسة التركيبة السكانية والهجرة في الدولة وحجم الاستهلاك. وعليه فإن النمو السريع للسكان سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية وإلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها

ج- العوامل الاقتصادية: تتمثل في حجم استعمال الماء في الاستخدامات المنزلية والصناعية والصحية، ونوعية النشاط الزراعي والنظام المتبع في مختلف العمليات الإنتاجية، وذلك من خلال معرفة مدى تطوير شبكات المياه في الدولة.

2- أهمية المياه في المشروع الصهيوني:

شكّلت المنطقة العربية بفضل مؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية والحضارية محل أطماع القوى الاستعمارية منذ القدم، وزادت أهميتها مع ظهور الأطماع الصهيونية خلال القرن التاسع عشر من أجل لَمّ الشتات اليهودي في دولة واحدة تستوعبه من الناحية البشرية والاقتصادية ذات البنية الزراعية نظرا لوجود الثروة المائية الوفيرة، فكثرت الدعوات اليهودية من أجل الهجرة إلى فلسطين لتحقيق هذا المشروع باستغلال ضعف الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر ميلادي، ففي الفترة بين 1858 و1860 تمكن اليهودي البريطاني موسى مونتيفيوري (Moses Montefiore) من إقامة مركز لليهود سمّاه ميشكينوت شاعانيم (مساكن الهدوء) غرب القدس عند سفوح جبل صهيون، (أوزدمير، 2013، ص 114) وجمع (130000) جنيه استرليني لتنفيذ مشروع عودة اليهود إلى فلسطين، واقتنى سنة 1856 بالقرب من يافا أول بناية برتقال، (حلاق، 1978، ص 47) وفي سنة 1870 أقيمت عليها مدرسة زراعية (مكفة إسرائيل) مهمتها تدريب اليهود المقيمين في فلسطين على الزراعة، (الشليبي، 2016، ص 82) مما يدل على الأهمية الزراعية لفلسطين وبما تتطلبه من ثروة مائية. وكانت الحركة الصهيونية منذ نشأتها قد طلبت أن يكون للوطن القومي لليهود حدودا مائية تمتد من نهر الأردن شرقا ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالا، وكان الهدف من وراء ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية، (النبا، 2000، ص 10) والتي كانت أهم مظهر للصراع العربي الصهيوني.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ميلادي أدرك قادة الحركة الصهيونية أهمية مياه المنطقة العربية، فرأوا أن تحقيق أهدافهم الاستعمارية والاستيطانية المتمثلة في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن تتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها، وأن التوسع في استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها وبالبهيمنة الكاملة على مصادرها. (كحالة، 1980، ص 5) فالاستراتيجية الصهيونية ربطت بين المشروع الاستيطاني والماء، وجعلت هذا الأخير هو الركيزة الأساسية لتنفيذ الأول والضامن لنجاحه، فكانت الهجرة اليهودية مرهونة بشرط توفر المياه عن طريق القوة، فكانت الاستراتيجية الصهيونية تتحرك بناءً على أنه كلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتها للأرض، وكلما ازدادت حاجتها للأرض ازدادت حاجتها للمياه، وكلما ازدادت حاجتها للمياه افتعلت الأزمات واستولت على الأراضي الغنية بالمياه، (الشانك، 2021، ص 79-80) ولأجل ذلك سيعتمد الكيان الصهيوني منذ تأسيسه على القوة في تحقيق أهدافه مما سيدخل المنطقة العربية ككل في مرحلة صراع وتوتر وحروب.

وخلال هذه الفترة التقت التطلّعات الصهيونية مع المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة والتي ستبنى المشروع الصهيوني، حيث أنشئ في لندن صندوق استكشاف فلسطين سنة 1862 برعاية الملكة فكتوريا، مهمته تزويد الساسة والعسكريين البريطانيين بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها لمد نفوذهم الاستعماري على فلسطين، وفي إحدى تقارير الصندوق وُجد مسح لفلسطين الغربية ودراسة لجغرافيتها مع التركيز على مصادر المياه فيها وأماكنها وحجمها. (محمود، 1984، ص 30-31) وشهدت سنة 1873 بداية التعاون الاستعماري البريطاني والحركة الصهيونية الناشئة حول المياه، حيث بدأت الصهيونية العالمية بالعمل للسيطرة على المياه في فلسطين خلال بعثة على رأسها الجنرال تشارلز وارن (Charles Warren) سنة 1873 (مخادمة، 2006، ص 187) أوفدتها الجمعية العلمية البريطانية إلى فلسطين للتقصي عن المياه في فلسطين، وأشارت في تقريرها سنة 1875 إلى اتساع فلسطين لملايين البشر، وإلى إمكانية ري صحارى الجنوب إذا تم نقل المياه المتوفرة في شمال فلسطين إلى جنوبها لتحقيق هذا الغرض. (كحالة، 1980، ص 5) وهذا يوضح التواطؤ الموجود بين السياسة الاستعمارية البريطاني والحركة الصهيونية، ويبين جدية المخططات التوسعية في فلسطين بالتركيز على مجالها المائي الذي شكّل منذ البداية عامل جذب للاستيطان الصهيوني ولنشاطه الاقتصادي.

وبلغ اهتمام القائمين على صندوق استكشاف فلسطين أشده في ثمانينيات القرن التاسع عشر أين وضع إحصائيات جغرافية دقيقة حول فلسطين أعدها خبراء عسكريون في سلاح الهندسة، فقد أصدر الصندوق خريطين دقيقتين إحداهما لفلسطين الغربية نُشرت سنة 1880 حملت الأسماء الحديثة والقديمة بالإضافة إلى إبراز تضاريس البلاد وطبيعتها المناخية ومصادر المياه وتوزيعها، الثانية لفلسطين الشرقية نُشرت سنة 1889 تضمنت مناطق من الضفة الشرقية الحالية للأردن مثل منطقة عجلون والبلقاء ومؤاب بالإضافة إلى حوران والجولان. (محمود، 1984، ص 32-33) وقد ساهمت هذه التقارير ونتائج بعثة تشارلز وارن في تعزيز مشروع الاهتمام بفلسطين وجعلتها أهم وجهة استيطانية للحركة الصهيونية التي سعت في اتجاهات مختلفة على المستوى الدولي للحصول عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية استصدار وعد بلفور سنة 1917.

فقد كانت المخططات الإسرائيلية العالمية تربط بين فكرة الوطن والماء، حيث شكلت الموارد المائية محورا مهما من محاور الحركة الصهيونية التي سعت إلى تعزيز هيمنتها على مناطق الموارد المائية الغنية وعلى الأراضي الخصبة في شمال فلسطين والمناطق المجاورة، وفي نظر أقطاب الصهيونية فإن مستقبل (إسرائيل) الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والطاقة الكهربائية، (الشانك، 2021، ص 78) وكانت الأهمية الاقتصادية لفلسطين بكل مقوماتها بما فيها الثروة المائية من اهتمامات ثيودور هرتزل الذي أشار سنة 1895 أنه «يجب الأخذ في الاعتبار كل العوامل الطبيعية، فمن أجل تجارتنا العالمية في المستقبل، علينا أن نكون في مكان بالقرب من البحر، ومن أجل تحقيق الميكنة الزراعية يجب أن نحصل على أرض واسعة قابلة للامتداد». (جارودي، 2002، ص 34) فالفكر التوسعي للصهيونية حدّد أسس المجال الجغرافي للوطن القومي المراد تأسيسه بضرورة إشرافه على المسطحات المائية ووفرة المياه، فاشتراط أن يكون له امتداد ساحلي وحدود تمتد في الشمال والشرق، وتشمل كل المنطقة من البحر المتوسط إلى الفرات ومن لبنان حتى نهر مصر. (قاسمية، 1973، ص 309-310) لذلك فبعد السيطرة على فلسطين لم تكتف الحركة الصهيونية بها في إطار حدودها التاريخية، بل مدّت أطماعها إلى دول الطوق العربي وسيطرت عليها بالقوة.

ومع مطلع القرن العشرين بدأ اليهود يتسلون إلى شمال فلسطين بالقرب من مصادر مياه الأردن وبحيرة طبريا وبيسان، ويحاولون تملك الأراضي والاستثمار فيها وإنشاء المستعمرات الأولى بتوجيه من هرتزل ودعم روتشيلد، وفي عام 1919 وجّهت الوكالة اليهودية مذكرة إلى مؤتمر الصلح بباريس نصّت على توسيع حدود (إسرائيل) الشمالية لتشمل جبل الشيخ في سوريا الذي اعتبرته المصدر الحقيقي للمياه في فلسطين، وفي رسالة أخرى وجهها "حاييم وايزمان" إلى مؤتمر الصلح، أكد فيها أن لا معنى لدولة يهودية في فلسطين دون السيطرة على مياه نهر الأردن والليطاني. (سلامة، 2008، ص 73-74) والملاحظ على هذه التصريحات المبكرة لزعماء الحركة الصهيونية أنها ربطت تشكيل الكيان الصهيوني بمسألة المياه التي تعتبر أساس أمنه واستمراره ليس في فلسطين فقط وإنما المناطق المجاورة أيضا، وهو الأمر الذي يخلق مشاكل عديدة في المنطقة العربية حول قضية استغلال المياه ويجعلها ذات طابع دولي قد يهدد السلام.

3- مشاريع الكيان الصهيوني في استغلال المياه العربية (نهر الأردن):

أ- أهمية نهر الأردن:

شكّلت المياه أهم ركائز المشروع الصهيوني القائم على اغتصاب الأرض وتثبيت المهاجرين المستوطنين على حساب الفلسطينيين والدول العربية، وعليه فارتبطت السياسة الاستيطانية الصهيونية بالموارد المائية التي مثّلت عنصر البقاء والاستقرار لليهود بجذب أكبر عدد من المهاجرين إلى فلسطين، حيث يرى الصهاينة أن مصير دولتهم مرهون بتوفير احتياجاتها المائية، وبالقدر الذي تسيطر فيه على مصادر المياه، يكون مستقبل استمرارية الوجود اليهودي على هذه الأرض. حيث أن السيطرة المائية في المنطقة، تعني الضمان المؤكد لاستمرار الوجود لليهود في فلسطين.

بناءً على المخططات الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، تبلورت الحاجة الضرورية لمياه نهر الأردن وفروعه ومنابعه في سوريا، وكذلك الأمر بالنسبة لنهر الحاصباني والليطاني اللبنايين، إضافة إلى مياه نهر الفرات والنيل في حالة نجاح إسرائيل في التوسع والاستيلاء في مرحلة لاحقة. (سلامة، 2008، ص 73) وتظهر أهمية نهر الأردن في وفرة مياهه وجريانه عبر مساحات واسعة، حيث يُشكل الحدود بين فلسطين والأردن ويمتد على طول (360 كم) وتقدر مساحة حوضه بحوالى (11500 كم²)، منها (54%) في الأردن و(5.29%) في سوريا و(5.10%) في إسرائيل والضفة الغربية و(6%) منها في لبنان، وهو يقع في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي. (حماد، 2010، ص 101)

النسبة المئوية	الكمية (مليون م ³)	مصادر التزويد المائي
37	600	- نهر الأردن وروافده.
9	150	- المياه السطحية والجوفية (وادي برج أبي عامر، جبال الجليل).
29.5	500	- المياه الجوفية في الساحل وأسفل مرتفعات الضفة الغربية.
14	230	- نهر العوجا وبنابيعه.
	90	

5.5	80	- حجز مياه الفيضانات.
5		- تكرير المياه المستعملة.

الجدول رقم 1 : مصادر المياه في فلسطين المحتلة. المصدر: جريدة النّبأ، عدد خاص، (أفريل 2000)، ص 8.

ويتكون من ثلاثة روافد: نهر الحصباني في لبنان، والدّان في الأراضي الفلسطينية، وبانياس في سوريا قرب الجولان، فالنهر يتشكل من التقاء هذه الفروع الثلاثة، فهو يخترق بحيرة الحولة لمسافة (5 كم) ليتابع جريانه في بحيرة طبرية لمسافة (21 كم)، ثم يصل الى موقع جسر المجمع نقطة التقائه مع نهر اليرموك الذي بدوره يصب في نهر الأردن، ليتابع نهر الأردن جريانه ويصب في البحر الميت. (العبيدي، 2019، ص 133-134) فهو بهذا يخدم التطلّعات الصهيونية في مجال أمنها المائي والسيطرة على أهم الأراضي وما تحتويه من موارد مائية في المنطقة.

وقد ارتبط الاستيطان اليهودي بالأصناف الجيدة للأرض حيث التربة الغنية والمياه المتوافرة، وكانت جميع مشروعات التقسيم التي اقترحتها اللجان المختلفة تعطي الصهيونية أحسن أصناف الأراضي وتترك للفلسطينيين الأراضي الفقيرة، حيث قامت الإستراتيجية الصهيونية على اختيار مواقع المستعمرات في المنطقة الغنية بالمياه والموارد الأولية، لذلك فإن القرى الاستيطانية الأولى توزعت على طول الحدود الفلسطينية اللبنانية ومعظمها في الجليل الأعلى والجليل الأدنى، وفي الجنوب أقيمت مستعمرات على الحدود الفلسطينية المصرية وفي إقليم النقب، وفي الغرب انتشرت المستعمرات في السهل الساحلي لفلسطين لما يتمتع به من مزايا كالموارد الطبيعية والاقتصادية، وفي الشرق أقيمت بعض المستعمرات في غور الأردن بمحاذاة الضفة الغربية للنهر. (مخادمة، 2006، ص ص 157-159) وهو الأمر الذي خلق مشكل استغلال المياه في كل المنطقة العربية وليس بين فلسطين ودولة الكيان الصهيوني.

وأثناء الانتداب البريطاني على فلسطين (1922-1948) ركّز الصهاينة على العمل في اتجاهين: الأول الحصول على استثمارات في المجال المائي لمخططاتهم من الحكومة البريطانية، والثاني السعي لعرقلة أي جهة عربية في فلسطين أو الأردن من الاستثمار في المجال المائي، (كحالة، 1980، ص 6) الأمر الذي مكّنه من احتكار الاستثمار في المياه واستغلالها بنسب مرتفعة مقارنة بالدول العربية المجاورة، فشهدت هذه الفترة إقامة مشاريع مائية بالاعتماد على المياه الفلسطينية لسد الحاجة الاستهلاكية، بالإضافة إلى توجيه اهتمامها بمياه الدول المجاورة لضمان أمن مائي أكثر أمام الاستيطان المتزايد والتضييق على العرب، وقد بدأت مشاريع استغلال المياه الأردن قبل الإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني سنة 1948، ومن أبرزها:

مشروع روتنبرغ 1921:

كان أول امتياز حول الطاقة الكهربائية منحتة حكومة الانتداب البريطاني لصالح شركة روتنبرغ اليهودية لأجل استثمار نهر الأردن واليرموك لمدة سبعين عاما، وفرض هذا الامتياز قيودا على إمارة الأردن تمنعها من الاستفادة من نهر اليرموك في ري أراضي الغور دون ترخيص من الشركة، وهو ترخيص لم يُعط أبدا، كما منع هذا الامتياز لواء عجلون من تأمين الكهرباء لسكانه إلا عن طريق الشركة اليهودية. (كحالة، 1980، ص 6) وقد كان هذا الامتياز تكريسا لمبدأ نهب

الموارد المائية العربية، واستخدامها كوسيلة ضاغطة على الدول العربية، وبداية أزمة استغلال مياه نهر الأردن واليرموك وحرمان السكان الأصليين من حق التزود بالمياه.

مشروع مافروماتس 1922:

تضمن المشروع تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا، وبناء قناتين لري الأراضي الزراعية في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن، "قناة الغور الشرقية وقناة الغور الغربية"، كما تضمن أيضا بناء سدين رئيسيين على جوانب نهر الأردن، بهدف استغلال المياه المتصلة بواسطة السدود، لري الأراضي الزراعية، وتوليد الطاقة الكهربائية. (سلامة، 2008، ص 89)

خطة أيونيدس عام 1937:

جاءت تنفيذا لتوصيات لجنة بيل البريطانية 1937 التي دعت إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة حول توزيع موارد المياه الفلسطينية، وعلى رأسها مياه نهر الأردن، حيث عيّنت الحكومة البريطانية الخبير الهيدرولوجي "أيونيدس" مديراً للتنمية في حكومة شرقي الأردن، والذي قام بدراسة ميدانية دقيقة للوضع المائي في المنطقة، وخرج بعدها بتقرير لمشروع مائي نص على تحويل جزء من مياه اليرموك باتجاه وادي زقلاب، وتخزين الفائض منه في بحيرة طبريا. (سلامة، 2008، ص 90)

مشروع والتر كلاي لاودرميلك عام 1944:

كان أهم المشاريع الذي قامت عليه معظم المشاريع المائية اللاحقة للكيان الصهيوني، وقد أورده الخبير الأمريكي والتر كلاي في كتابه الذي ظهر سنة 1944 بعنوان فلسطين أرض الميعاد (Palestine, land of promise)، حيث تضمن الكتاب مقترحات لمشاريع مائية ادعى بأن تنفيذها يسمح باستيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودي جديد، الأمر الذي جعل الوكالة اليهودية تستعين بهيئة تينيسي الأمريكية لتجسيد مشاريع لاودرميلك المقترحة، (كحالة، 1980، ص 10) فقد مكن هذا المشروع اليهود من تقييم موارد فلسطين المائية، وفتح لهم المجال لاستغلالها في الاستيطان، وقد تضمن مشروع لاودرميلك مايلي:

- التعامل مع مياه نهر الأردن وروافده كوحدة مائية واحدة، لري أراضي وادي الأردن، وأراضي فلسطين، وتوطين أربعة ملايين يهودي، حيث أشار "ميلك" إلى أن مصادر المياه في منطقة حوض نهر الأردن، تزيد عن احتياجات المساحات القابلة للاستثمار.

- الاستيلاء على مياه نهر الليطاني، وتحويلها إلى فلسطين، بعد تجميعها في بحيرة صناعية في سهل عرابة.

- شق قناة مائية تصل البحر الميت بالمتوسط، لتعويض نقص المياه في حوض نهر الأردن.

- تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا، وتحويل منابع أنهار الحاصباني وبانياس لاستغلالها في ري الأراضي الزراعية الإسرائيلية.

- إنشاء قنوات للري أسفل منحدرات الغور لري أراضي وادي الأردن.

- إنشاء سلطة مياه لتنظيم استغلال مياه حوض نهر الأردن.
- ضرورة إبقاء جميع المشاريع المذكورة تحت السيطرة اليهودية الكاملة، بحيث تمول من الأمم المتحدة، والحكومة البريطانية، والحركة الصهيونية العالمية. (سلامة، 2008، ص 93)

مشروع هيزوسافيدج 1947:

- ينسب للبريطانيين هيز وسافيدج، واعتمد على مقترحات لاودرميلك، وقد رأت فيه الحركة الصهيونية وسيلة مهمة للضغط على لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية المكلفة بدراسة مشروع تقسيم فلسطين سنة 1947، وبالتالي الضغط على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، كي يتم ترسيم الحدود الشمالية لدولة إسرائيل المستقبلية، بما يكفل لها السيطرة التامة على جميع المصادر المائية الهامة والحيوية، وتضمن المشروع مايلي: (سلامة، 2008، ص 94-95)
- استخدام بحيرة طبريا لتخزين المياه، وإقامة خزان آخر للتخزين في سهل البطوف، لتخزين مياه نهر الأردن، لري أراضي بيسان والعفولة والنقب وغيرها.

- إقامة سد في منطقة الحاصباني، لئستغل مياهه في ري منطقة الجليل الأعلى، وتوليد الطاقة الكهربائية.
- تحويل مياه نهر الدان وبانياس والحاصباني إلى بحيرة الحولة، ومرج ابن عامر، والجليل.
- استصلاح أراضي سهل الحولة، وتجفيف المستنقعات فيها، وري الأراضي المستصلحة بضخ ينابيع المنطقة.
- تحويل مياه نهر اليرموك إلى طبريا، مع تخصيص نسبة 50 % من هذه المياه لري مناطق الغور الشرقي في الأردن، وتحويل الباقي لري مثلث اليرموك، ومناطق بيسان.
- إنشاء السدود في مناطق الساحل الفلسطيني، لنقل المياه الفائضة عن الاحتياجات إلى النقب، والمقدرة بحوالي 320 مليون م³ سنويا.

والملاحظ على هذا المشروع أنه أخضع مسألة استثمار المياه في حوض نهر الأردن لمصلحة المخططات الإسرائيلية على حساب المصالح العربية، وتجاوز في ذلك نظام المياه الدولية وحقوق المنتفعين من مياه الحوض، كما أنه مكّن الكيان الصهيوني من استغلاله في توسعته لاحتلال الأراضي العربية وما ينجرّ عن ذلك من حروب.

ب- استغلال مياه نهر الأردن بعد قيام الكيان الصهيوني:

شكّل إعلان قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 مصدرا للتوتر والصراع في المنطقة العربية لا تزال تداعياته إلى اليوم، وقد جابهته الأنظمة العربية لدول الجوار بحرب 1948 التي انتصر فيها الكيان الصهيوني والذي كان يهدف منها إلى الحصول على الأرض والمياه العربية بالقوة لتركيز الاستيطان اليهودي في الأراضي المجاورة للآبار والينابيع والأنهار. (الشانك، 2021، ص 80) لذلك فالكيان الصهيوني أظهر نواياه منذ البداية في السيطرة على مصادر المياه ولم يكتفِ بإقليم فلسطين فقط بل تطلّع إلى دول الطوق العربي لتأمين أمنه المائي، وهو في هذا يعمل على تطبيق نظريات المجال الحيوي، ويحاول الاستفادة من النظريات الألمانية التي تعتبر الدولة كائنًا حيا ينمو ويتطور ويتمدد على حساب جيرانه، وتعتبر أن لكل دولة مجالا حيويًا تتوسع فيه وفق ظروفها ومصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، (مخادمة، 2006، ص 154) وتسعى للسيطرة على موارد الدول الأخرى ولو كان ذلك باستعمال القوة من خلال ضم الأراضي والموارد التي

تعود للدول الأخرى، فهي تعتبر أن ضمان الوصول إلى المياه الكافية شرطا لتحقيق التطور الاقتصادي (غريب، 2020، ص 176).

ولأجل تنفيذ هذه السيطرة وُضعت مشاريع جديدة لاستغلال المياه العربية من أهمها:

- مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى الجنوب 1953:

تضمن تحويل مياه الأردن من منطقة جسر بنات يعقوب في الأراضي المنزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا، حيث يُنشأ سد تحويلي من هذا الموقع، وتُنقل المياه عبر قناة إلى الجنوب، لكن سوريا رفضته واعتبرته انتهاكا للهدنة الموقعة بين العرب والكيان الصهيوني، وقدمت شكوى لمجلس الأمن الذي أصدر قرارا بوقف المشروع. (سلامة، 2008، ص 104) والملاحظ على قرار وقف المشروع أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذته لأنها كانت قد قررت إيفاد بعثة جونستون لإيجاد حل موحد لتوزيع مياه نهر الأردن وروافده بين دول المنطقة، وبالتالي فمسألة استغلال المياه في المنطقة العربية أصبحت قضية دولية استدعت تدخل أممي، وقد هدفت الولايات المتحدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتوفير الإمكانات لتوطينهم في الدول العربية التي نزحوا إليها لصرفهم عن التفكير في العودة إلى فلسطين.

- العمل على منح إسرائيل أكبر حصة من مياه نهر الأردن بموافقة الدول المجاورة لمواصلة مشاريعها الاستيطانية بدون اعتراض.

- التمهيد للاعتراف العربي بدولة الكيان الصهيوني عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد بين الدول العربي والكيان الصهيوني حول استثمار مشترك للموارد المائية. (كحالة، 1980، ص 18-19)

- مشروع أريك جونستون 1953-1955:

أُسند المشروع لمستشار الرئيس الأمريكي إيزنهاور في أكتوبر 1953 واستمرت المحادثات بشأنه حتى أكتوبر 1955، ودعا لاستثمار موحد للموارد المائية بطرق فعالة، لغايات الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، لصالح دول حوض نهر الأردن، بدون اعتبار الحدود السياسية، وقامت مقترحاته على:

- تحويل مياه أنهر الحاصباني وتل القاضي والدان وبانياس، من خلال بناء سد تحويلي على نهر بانياس، لري منطقة الجليل الأعلى، ومرج ابن عامر، وسهل بيسان في الأراضي المحتلة.

- إقامة سد على نهر الحاصباني، بعد التقائه بنهر الأردن، لتخزين فائض المياه للطاقة الكهربائية.

- إنشاء سد على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبريا عبر قناة.

- إنشاء قناتين رئيسيتين غربي وشرقي نهر الأردن لري أراضي ضفتي النهر من مياه بحيرة طبريا مباشرة.

- إنشاء السدود والأقنية لتخزين المياه على جوانب نهر الأردن واستثمارها. (كحالة، 1980، ص 20)

وقد أثار هذا المشروع حفيظة العرب فعارضته الجامعة العربية لأنه قلل من حصص سوريا وفلسطين من مياه نهر الأردن (9% و 18%) على التوالي، وحرّم لبنان من معظم حقوقه في مياه النهر بحكم أنه المصدر الأول له فلم يخصص له إلا نسبة (3%)، وكل المعطيات تبيّن هدف المشروع الذي لم يعط الدول العربية ما يلي احتياجاتها من المياه على عكس الكيان الصهيوني الذي أخذ ما يفوق احتياجاته (39%) من المياه ليسهل عليه التحكم في الدول العربية.

- مشروع كوتون عام 1953:

ينسب للمهندس الأمريكي جوزيف كوتون الذي كُلف من قبل الوكالة اليهودية بدراسة للموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن والجوار، وطالب بتخصيص نسبة مياه أكثر مما جاء في مشروع جونستون، حيث عمل هذا المشروع على إدخال مياه نهر الليطاني كجزء من منظومة حوض نهر الأردن مما جعله يشكل خطراً على لبنان، لأنه يحرم الجنوب اللبناني من مياهه إلى الأبد، (سلامة، 2008، ص 99) كما يدل على الاستخفاف اليهودي الكبير بحقوق الدول العربية، ويتلخص المشروع فيما يلي:

- إدخال الفائض من مياه نهر الليطاني ضمن موارد حوض نهر الأردن.

- تأخذ إسرائيل ما يزيد عن 55% من المياه التي يمكن تجميعها من نهري الليطاني والأردن.

- تحويل مياه الليطاني إلى الحاصباني، وجمعها مع مياه بانياس والدان، لتخزن في مجمع البطوف، بهدف ري السهل الساحلي والنقب.

- سحب حوالي 100 مليون م³ من مياه نهر اليرموك إلى منخفض البطوف.

- إنشاء قناة وصل بين المتوسط والميت، لتعويض العجز المائي في منطقة الأغوار، وتوليد الطاقة الكهربائية، باستغلال فارق المنسوب في الارتفاع.

- حدد المشروع المساحات الزراعية في كل من لبنان، وسوريا، والأردن، وإسرائيل، على أن تُشكل مساحة الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل، ما نسبته 69% من المجموع الكلي للأراضي الزراعية في الأقطار الأربعة.

كما أشار المشروع إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب والذي جعلته إسرائيل كشرط أساسي لأي تعاون، هذا وقد واجهت الدول العربية هذا المشروع بالرفض والاحتجاج لأنه جرّدها من معظم حقوقها المائية.

4- تدويل الصراع حول استغلال مياه نهر الأردن:

إن استخدام الماء والسيطرة عليه في الفترة المعاصرة أصبح من أسباب التوتر حيث اختلطت فيه الخصومات التاريخية والحدود الجغرافية ومستلزمات الأمن القومي والاقتصادي، فالأمن المائي يضمن الأمن الغذائي، وكلاهما يعتبران ركيزتين أساسيتين للأمن القومي، فلا أمن غذائي بلا أمن مائي. ومن هذا المنطلق فإن الكيان الصهيوني ينظر إلى موضوع المياه من خلال مستويين: السيطرة والتوظيف. فالسيطرة من خلال تكريس مبدأ نهب الموارد المائية الموجودة في المنطقة، ومحاولة توظيفها يكمن في إقامة مجموعة من المشاريع المائية والتي تنطوي على أهداف استراتيجية تهدد الأمن المائي العربي، (غريب، 2020، ص 181) وعليه فرغم الرفض العربي للمشاريع الصهيونية ومنها مشروع كوتون إلا أن الكيان الصهيوني واصل تنفيذ المشروع، وأعلن سنة 1964 عن انتهاء المرحلة الأولى من إيصال مياه نهر الأردن إلى النقب،

وتسبب هذا في زيادة التوتر في المنطقة العربية حيث انعقدت قمة عربية نتج عنها إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده لاستثمارها لصالح المنطقة العربية مما أدى لإعلان الكيان الصهيوني الحرب على العرب سنة 1967 والتي بدأها بغارات على نهر الحاصباني وتدمير المنشآت العربية على المجرى الأعلى لنهر الأردن وسد الوليد على نهر اليرموك بعد أن أنجز السوريون والأردنيون الجزء الأول منه ثم تمت السيطرة على سيناء والجولان والضفة الغربية، وهي كلها مناطق غنية بالمياه. (الشانك، 2021، ص 80)

وأضحى نهر الأردن وروافده تحت تصرف الكيان الصهيوني، (كحالة، 1980، ص ص 24-31) وبعد يومين من احتلال الضفة والقطاع، أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية، أول أمر عسكري بخصوص المياه، يتضمن وضع كامل الموارد المائية في المناطق المحتلة تحت إدارة مسؤولية تخصيص المياه، وهي إدارة تابعة للمفوضية الصهيونية، التي أكدت على ضرورة استغلال كامل مياه الأراضي المحتلة. (سلامة، 2008، ص 76) فأصبح الكيان الصهيوني يتصرف بالمياه العربية كما يشاء حيث تحصل على أكثر من (60 %) من مياهها من اغتصاب مياه الدول العربية المجاورة، كما سيطر على (95 %) من نهر الأردن. (حماد، 2010، ص 115) ومن خلال هذه الحرب زادت نسبة استغلال الكيان الصهيوني للمياه العربية واستأثر بأكثر كمية بحكم السيطرة على مساحات جديدة، حيث أصبح في موقع جغرافي يعطيه أفضلية في استخراج كميات مياه أكبر من مصادر مائية إضافية غنية وما تضمنه من طاقة استيعاب أكبر للوافدين اليهود المتزايد عددهم، وهذا ما أثر على حصص الاستهلاك العربية وقلل من نسب استغلالهم لمواردهم المائية.

إن قيام الكيان الصهيوني بهذه الحرب والتي انتهت بالسيطرة على تلك المناطق يدل على أهميتها في الاستراتيجية العسكرية الصهيونية، فهضبة الجولان تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على إسرائيل لها مزايا عسكرية، فمن مرتفعاتها يمكن السيطرة على العاصمة دمشق، وتعتبر أهم خزان مائي للمنطقة تنطلق منه العديد من الأنهار اللبنانية والأردنية، وما يستنتج أن انسحاب إسرائيل من الجولان غير وارد، لأنه يعني التخلي على منابع أنهار بانياس، اليرموك، الحاصباني، ويعني كذلك حرمانها من أربعين مليون متر مكعب من المياه. (الشانك، 2021، ص 81) فيلاحظ أن المياه من أولويات الفكر الاستراتيجي الصهيوني لأنها تضمن الأمن المائي واستمرار الاستيطان، لذلك يّين دافيد بن غوريون أهمية المسألة المائية قائلاً "إننا نخوض مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيء .. إنها طبول الحرب تدق من جديد لتأخذ المعركة المائية شكلاً آخر أكثر تنظيماً واحترافاً". (العبيدي، 2019، ص 134)

وبالتالي فالأمن المائي بالنسبة للكيان الصهيوني يأتي فوق كل الاعتبارات والقوانين والمعاهدات، فنهر الأردن أهم الأنهار الحيوية بالنسبة إليه، لذلك قامت سلطة الكيان الصهيوني بتنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، الأمر الذي تسبب في تقليل كميات المياه المنسابة إلى الأردن والضفة الغربية، ورغم عدم قانونية هذا التحويل، إلا أن الكيان الصهيوني يضع أمنه المائي كأساس إستراتيجي لسياسته المائية في المنطقة، (سلامة، 2008، ص 80) ولم يستطع البنك الدولي منع الكيان الصهيوني من تنفيذ مخططاته في السيطرة على المياه العربية، فهو يكيل بمكيالين لتحكم الدول الغربية فيه ولننفذ الكيان الصهيوني في هذه الدول، فقد كان يرفض دعم المشاريع العربية في مجال المياه، ومنها وقفه

لتمويل مشروع السد العالي بمصر، وكذلك رفضه تقديم تمويل لمشروع أردني لبناء سد على نهر الأردن لعدم موافقة الكيان الصهيوني على ذلك.

5- الاتفاق الأردني مع الكيان الصهيوني حول المياه:

بعد حرب 1967 (النكسة العربية) لم تستطع الدول العربية استرجاع أراضيها التي فقدتها ومصادر مياهها في نهر الأردن ودخلت في مرحلة شح في المياه وتنافس حول استغلال مياه نهر اليرموك بين سوريا والأردن إلى أن عقدت الدولتان اتفاقية سنة 1987 لتقاسم المياه، ومع الاقتناع بعدم جدوى الحل العسكري مع الكيان الصهيوني حول مشكل المياه بدأت مختلف الأطراف مع بداية التسعينات في مباحثات لحل النزاع المائي كجزء من عملية السلام العربية الإسرائيلية التي انطلقت عام 1991 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

والملاحظ أن الكيان الصهيوني سعى جاهدا من خلال هذه المباحثات للربط بين الترتيبات الأمنية والترتيبات المائية. فيميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى. وفي هذا الصدد أشار البروفيسور دان سالازفسي مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف بفيينا عام 1992 إلى أنه «إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية. فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) إنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فإنهم لا يقصدون السلام» (حميدان، 2005، ص 29) أي السلام مقابل المياه.

وفي 26 أكتوبر 1994 توصلت الأردن والكيان الصهيوني إلى توقيع معاهدة سلام في منطقة وادي عربة بالأردن تغطي الكثير من القضايا الحيوية من ضمنها قضية المياه، وبموجب "البند السادس" من هذه المعاهدة وافق الكيان الصهيوني على الحد من سحبه السنوي من نهر اليرموك والسماح للمزيد من المياه بالجريان إلى قناة الملك عبد الله من نهر الأردن، (العبيدي، 2019، ص 136) ورغم ما حملته هذه الاتفاقية من حلول لمشكل المياه الأردنية التي امتدت لنصف قرن إلا أنها لم تنه التوتر ولم تكبح الأطماع التوسعية الصهيونية في المياه العربية، فالكيان الصهيوني لم يكن ليفي بالتزاماته المائية تجاه الأردن، وحتى حصة مياه الأردن التي حصل عليها من بحيرة طبرية كانت تأتي ملوثة، وهذا يبيّن أن الكيان الصهيوني لم يكن ليلتزم بأي مشروع يقيد من حركته في السيطرة على المزيد من الموارد المائية مستخدما في ذلك القوة متى شاء، (حماد، 2010، ص 116-117) خاصة في ظل سياسته التوسعية في بناء المستوطنات والتي بدورها تحتاج إلى توفير المزيد من المياه والتي من المؤكد أنها ستكون على حساب جيرانها من الدول العربية. (العبيدي، 2019، ص 136-137) وهذا ما من شأنه إبقاء التوتر في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

خاتمة:

تعتبر المياه عصب الحياة وأهم عوامل الاستقرار البشري التي تساهم في تأمين حاجيات الدول الاستهلاكية والخدمية، وزادت أهمية المياه في الوقت الراهن نظرا لتزايد النمو السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك وتعدد النشاطات الاقتصادية مقابل نقص المياه، فطُرحت قضية استغلال المياه المشتركة بين الدول المتشاطئة ضمن الأنهار الدولية.

شكّلت المياه جوهر الجغرافيا السياسية في فكر الحركة الصهيونية، وأحد ركائز الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي ربطت الأمن القومي بالأمن المائي، وجعلت المياه ضمن مجالها الحيوي فتوسّعت خارج حدود فلسطين المحتلة على حساب دول الطوق العربي لتأمين حاجياتها المتزايدة من المياه لصالح الاستيطان، الأمر الذي جعل ملف المياه يتداخل بالمسائل السياسية ويحتل ثقلا كبيرا في الاستراتيجيات الأمنية للأمم ويتسبب في التّزاعات الإقليمية والدولية.

احتكر الكيان الصهيوني استغلال المياه العربية وعلى رأسها نهر الأردن ونقّذ مخططاته التوسعية باستخدام القوة دون الالتزام بالقوانين الدولية مما أضّر بمصالح الدول العربية وحرّمها من حقوقها في مصادرها المائية.

إن استغلال المياه في المنطقة العربية يبقى صعبا على دول الطوق العربي وحكرا على الكيان الصهيوني في ظل إيمانه بأن امتداد حدوده تتمثل في حدود أمنه المائي والذي هو مستعد لاستخدام القوة لأجل تأمينه والسيطرة على مختلف مصادر المياه في إطار استراتيجية عسكرية المياه (Water militarization strategy).

6- توثيق المراجع:

1. جارودي روجي، 2002، محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، ط 3، القاهرة، دار الشروق.
2. حسين أوزدمير، 2013، فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني، تر: وليد عبد الله القط، ط 1، مصر، دار النيل.
3. حلاق حسان علي، 1978، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، بيروت، دار الأحد.
4. حماد ياسر محمد عثمان، 2010، «الأمن المائي العربي - الواقع والمهددات دراسة تحليلية إستراتيجية»، مجلة جامعة شندي، جامعة شندي، ع 8، ص 92- ص 121.
5. حميدان عدنان، الجراد خلف مطر، 2006، «الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي (دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي)» مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مج 22، ع 2، ص 7- ص 39.
6. كحالة صبحي، 1980، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
7. محمود أمين عبد الله، 1984، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 74.
8. مخادمة ذياب، موسى الدويك، 2006، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط.

9. سلامه ياسر إبراهيم عمر، 2008، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير في الجغرافيا السياسية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
10. العبيدي محمد الأزهر، 2019، «جيوپوليتيك المياه في الشرق الأوسط: حالي نهر الأردن، دجلة والفرات»، مجلة قضايا أسبوعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ع 2، ص 130-143.
11. قاسمية خيرية، 1973، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918، بيروت، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية.
12. القاضي علي جبار كريدي، 2013، «النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية بين الدول المتجاورة»، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مج 41، ع 1-2، ص 1-20.
13. الشانك رشيدة، 2021، «الصراع العربي الإسرائيلي حول المياه الفلسطينية والعربية»، مجلة مدارات تاريخية، المركز المعرفي للدراسات والبحوث، الجزائر، مج 3، ع 1، ص 73-91.
14. الشلي سهيلا سليمان، 2016، المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره 1897-1917، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
15. -غريب حكيم، 2020، «الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مج 12، ص 173-192.
16. جريدة النبا، «تدويل المياه وخلق الماء بالسياسة»، عدد خاص، (أفريل 2000).
17. جريدة النبا، «الأمن المائي العربي، تهديدات مستمرة وتوصيات مكررة»، عدد خاص، (أفريل 2000).